تقييم تمويل التقاعد وفق نمط"تنظيم التقاعد عن طريق التوزيع" دراسة حالة فرنسا

د/ العلواني عديلة
جامعة بسكرة

الملخص :

إن "تنظيم عن طريق التوزيع" القائم على جمع أكبر قدر من الاشتراكات لتمويل منح المتقاعدين؛ يجعل من البديهي أن يكون عدد الأفراد المساهمين أكبر من المتقاعدين لضمان استمرارية هذا النظام، إلا أن المتوقع أن الشعب الفرنسي يتجه نحو الشيخوخة، فماذا سيكون نتائج هذا على حياة النشطاء؟ وماهو مستقبل "تنظيم عن طريق التوزيع" في ظل الواقع الديمغرافي والإقتصادي الذي تعيشه فرنسا والعديد من دول أوروبا، ومدى نجاعة الإصلاحات المنتهجة إلى حد الآن.

Résumé :

La France fait le choix d'un régime de retraite par répartition comme d'autre pays Européens qui partagent avec lui une histoire démographique et économique communs. Dans ce régime il existe une solidarité « intergénérationnelle » c'est dire que les cotisations des actifs servent à payer à un moment donné, les pensions servies aux retraités, mais de nos jours, la dégradation du rapport actifs/inactifs joue désavantage da la répartition. Dans cette étude On veut voir si les cotisations des actif pourront-elle Continuer à payer les pensions des retraites et évoluer les réforme appliquer en France.

تمهيد:

يعد التقاعد من أهم الإنشغالات لدى العديد من الدول الأوروبية، ويرجع هذا الإهتمام في المقام الأول إلى البنية الديمغرافية الموحدة لأغلب دول أوروبا فأغلبية الدول عرفت ما يسمى بـــ: « Baby-boom » أو ما يعرف بإنفجار الولادات بعد الحرب العالمية الثانية، ومنه تعاقب هذه الأجيال بكثرة على التقاعد خلال العقود القادمة، مع الهبوط في نسب الولادات بسبب تقدم مستوى المعيشة وتطور السلوك الإجتماعي في بداية الستينات، الشيء الذي كان له أثر على الدول التي تتبنى "تنظيم التقاعد عن طريق التوزيع"أين الشباب النشط يشترك من أجل دفع منح المتقاعدين، حيث في ظل الإنخفاض الكبير في نسب الولادات والإرتفاع في أمل الحياة لدى المسنين أدى إلى حدوث لا توازن ملحوظ في أنظمة التقاعد ومنه التساؤل حول مدى إمكانية تنظيم عن طريق التوزيع في ضمان توازن مالي لأنظمة التقاعد وقدرته على ضمان دفع منح النشطاء في المستقبل ؟ وحاولنا الإجابة في هذه الدراسة من خلال:

أولا : دراسة نظرية: حول نشأة الحماية الإجتماعية في أوروبا وأهم أنظمة التقاعد.

ثانيا : دراسة تطبيقية تحليلية : حول بنية التأمين ضد الشيخوخة في فرنسا وتقييم أهم الإصلاحات المنتهجة على" التنظيم عن طريق التوزيع" ومدى نجاعتها.

I. الحماية الاجتماعية:يقصد بالحماية الاجتماعية جميع آليات الاحتياط الجماعية من الجانب المالي التي تسمح للأفراد أو للأسر بمواجهة جميع الأخطار الاجتماعية المستقبلية، وهي الوضعية التي تسبب في خفض الموارد الحالية لمواجهة ارتفاع النفقات الخاصة، بالشيخوخة، الأمراض، العجز، البطالة، المصاريف العائلية ومن أهم مبادئها[1]:

- **إعادة التوزيع:**إن الحماية الاجتماعية هي أداة لإعادة توزيع الثروة.
- **منطق التأمين:** وهي تستند لنظرية التأمين، بحيث تقسم بين جميع أعضاء المجموعة الضرر التي يصيب واحد من بينهم.
- **منطق المساعدة:** المساعدة هي تحويل للمداخيل من دون مقابل مطلوب من المؤمن، فهي مساهمة من طرف الجماعة للأفراد التي تكون مواردهم غير كافية.
- **منطق الحماية الشاملة:** فهو يغطي بعض الأنواع من النفقات بالنسبة للأفراد (من دون شرط للاشتراك أو الموارد) بشكل موحد.

1. **نماذج أنظمة الحماية الاجتماعية:** ويميز في أنظمة الحماية الإجتماعية بين بسمارك وبيفردج.

1.1.الحماية الاجتماعية نموذج بسمارك: في سنوات 1880-1890 قام المستشار الألماني بسمارك باقتراح مجموع من القوانين الاجتماعية الموجهة لحماية العمال ضد الأخطار المختلفة حيث يرتكز على[2]:

- الربط بين الأداءات والنشاط الأجري للعمال.
- التضامن بين المنخرطين.
- للعمال الحق في الحماية الاجتماعية مقابل نشاطاتهم المهنية.

❖ وأهم المبادئ الرئيسية لنظام التأمين هي[3]:(الإجبارية – مساهمات متناسبة مع الأجر وليس الخطر – مصاريف مالية مقسمة بين المؤمن وأرباب العمال، مع احتمال مساعدة من طرف الدولة.)

2.1.الحماية الاجتماعية نموذج بيفردج:أول قانون للحماية الاجتماعية انتخب في 1911 في المملكة المتحدة(Royaume Uni)، ولكن عدد كبير من التصنيفات المهنية هو غير معني بهذا القانون، وفي 1942 اقتراح اللورد بيفردج نظام يرتكز على[4]:

- الشمولية(Universel)نظام شمولي مكلف بحماية جميع المواطنين، مهما كانت وضعيتهم المهنية.
- الأداءات هي موحدة للجميع.
- النظام هو ممول بالضرائب ومسير من طرف الدولة.

❖ وأهم مبادئ النظام نجد:(حماية اجتماعية موحدة وشاملة – توحيد للخدمات العمومية – تمويل عن طريق الضرائب)، ويوضح الفرق في خصائص كل نظام في مايلي:

الجدول رقم(01):المقارنة بين نموذج بسمارك ونموذج بيفردج.

	نموذج بسمارك	نموذج بيفردج
المستفيدين	العمال	المواطنين
الخدمات	متناسبة مع الاشتراكات	جزافية
التمويل	اشتراكات أجرية	ضرائب
الحكومة	مسير من طرف ممثل الإجراء	مسير من طرف الدولة

المصدر:(Le petit Livre des Retraites, 2010, P :50) .

II.ميلاد تنظيمات التقاعد:تقتسم جميع دول أوروبا بديهيا تاريخ مشترك امتد إلى الحماية الاجتماعية وبالخصوص التقاعد، وعلى الرغم من أن كل دولة قد خلقت تنظيمها الخاص بها، إلا أن البنية الديمغرافية شبه الموحدة في جميع هذه الدول جعلتها تنبثق من نماذج موحدة، وعلى العموم يوجد نموذجين أساسيين تنبثق منهم أهم تنظيمات التقاعد هي نماذج كل من بسمارك وبيفردج المذكورة أنفـــا[5]،إن تنظيمات الحماية الاجتماعية التي تطور تبعد نهاية الحرب العالمية الثانية قد أخذوا أهم مبادئهم من هذين النموذجين، وأبرز هذه التنظيمات هي "تنظيم التقاعد عن طريق التوزيع" المستوحى من نموذج بسمارك، وكذا تنظيم الرسملة المستوحى من نموذج بيفردجو فيما يلي أهم خصائص النظامين:

1.تنظيمات الرسملة: التقاعد عن طريق الرسملة هو ساري المفعول في العديد من الدول الأوروبية، حيث قاموا بإعتماد هذا النظام لأنه يسمح لكل فرد من أن ينشئ تقاعده الخاص بطريقته وهذا بدلالة مداخيله، حيث يقوم المنظمين بالإشتراك أثناء حياتهم المهنية بمساعدة أرباب عملهم، وأثناء التوقف عن النشاط يستطيع المشترك إسترجاع رأسماله مع الفوائد وهذا سوف يولد له دخل مدى الحياة.

2.تنظيمات التوزيع التقاعدية: وهي من أهم الأنظمة التقاعدية في العديد من دول أوروبا التي تتبع نموذج بسمارك، حيث يتم التمويل من خلال نقل النفقات، فمن خلال الاشتراكات الشهرية التي يدفعها العاملون وأرباب العمل يتم دفع المعاشات التقاعدية لأولئك الذين دخلوا سن التقاعد، وبقيام العاملين بدفع التزاماتهم حتى بلوغهم سن التقاعد يضمنون

لأنفسهم الحق في الحصول على المعاش التقاعدي فيما بعد، ومعاشاتهم التقاعدية في المستقبل ستدفعها لهم الأجيال المستقبلية التي ستكون في سن العمل في ذلك الوقت، وهذا ما يطلق عليه عقد الأجيال.

يعتبر تنظيم التقاعد عن طريق التوزيع هو أساس نظام التقاعد في فرنسا، لذا سيتم تقييم هذا التنظيم من خلال دراسة تطبيقية لنظام التقاعد في فرنسا والذي يمزج بين مبادئ نماذج بيفردج وبسمارك.

III. تنظيم التقاعد عن طريق التوزيع (دراسة حالة فرنسا)

إن تنظيم التقاعد عن طريق التوزيع يعد أحد أهم الأنظمة التقاعدية في دول أوروبا، كما يعد أساس النظام التقاعدي في فرنسا، والذي شهد عدة إصلاحات منذ تطبيقه إلى غاية يومنا هذا.

1.III. نظام الحماية الاجتماعية في فرنسا (مزيج بين نموذج بسماركوبيفردج):

تاريخيا الحماية الاجتماعية في فرنسا منبثقة عن نموذج بسمارك، حيث أن كل عامل هو مؤمن من خلال اشتراكات على مداخيل العمل إلا أن هناك بعض الخصائص المنبثقة من نموذج بيفردج، ومن أهم خصائص نظام الحماية الاجتماعية الفرنسي نجد[6]:

- مبدأ الشمولية في حق الحماية الاجتماعية قد أسس في فرنسا في بداية 1946، تحت تأثير نموذج بيفردج.
- القانون المتعاقب على التأمينات الاجتماعية كان لديه كهدف التوسيع التدريجي للمستفيدين من الحماية الاجتماعية.
- في جانب التمويل، منذ 1991 بالتوازي مع الاشتراكات المقتطعة على الأجور نجد لـــــ "CSG ""المساهمة الاجتماعية العامة" هي محسوبة على كامل الدخل مثل:(فوائد بيع الملكيات) هي إيراد مالي عن طريق الضرائب يغذي الأداءات الاجتماعية.

خصائص النظام التقاعدي الفرنسي مقارنة مع نماذج بسمارك وبيفردجتلخصفيمايلي:

الجدول رقم (02):خصائص نظام التقاعد الفرنسي

إجمالي أنظمة الحماية الاجتماعية			
ميزات	**بسمارك**	**بيفردج**	**نظام فرنسي**
تغطية	تأمين اجتماعي على قاعدة مهنية	شمولي	تأمين اجتماعي على قاعدة مهنية بداية تدريجية نحو تغطية عامة
نمط التمويل	اشتراكات اجتماعية	ضرائب	اشتركات وضرائب
نمط التسيير	غير مركزي	مركزي (الدولة)	لامركزي مع مراقبة الدولة

(Santé Publique « Médecine légale Médecine du travail »,2005, 75p): المصدر

1.الأخطارالاجتماعية:الحماية الاجتماعية تتدخل من أجل مساعدة الأسر ضد المخاطر الاجتماعية المتمثلة في[7]:

1.1.خطر الصحة: يضم المرض، العجز والحوادث المهنية.

- **المرض:** التردي التدريجي للحالة الصحية.
- **العجز**:إعاقة، عدم القدرة المستمر والدائم في ممارسة نشاط مهني وغير مرتبط بحوادث العمل.
- **حوادث مهنية:** جميع الحوادث المرتبطة بالعمل، أو الطريق نحو مكان العمل والأمراض المصنفة مهنية من طرف تنظيم الحماية الاجتماعية.

2.1.خطر الشيخوخة:

- تسمح بالتوقف عن النشاط المهني (تقاعد).
- تضمن دخل محتشم (لائق) (الحد الأدنى للشيخوخة).

3.1.الخطر على العائلة:

- المساعدة العائلية – الحاجات الإضافية وانخفاض الدخل المرتبط بالأمومة.

4.1..خطر العمل:

- عدم الانخراط المهني: البحث عن عمل جديد – البطالة.

2.تنظيمات الحماية الاجتماعية للتأمين ضد خطر الشيخوخة في فرنسا:

1.2.التنظيم العام: ويغطي الإجراء الصناعين والتجاريين ويغطي هذا التنظيم ثلثي السكان وتسير من طرف CNAV (الصندوق الوطني للتأمين ضد الشيخوخة)مايلي[8]:

1.1.2.صندوق التأمين على الشيخوخة:الأداءات للشيخوخة هي بنوعين لجميع تنظيمات الحماية الاجتماعية تتمثل في:(الخاصة بمبدأ التأمين من أجل "التقاعد" – الامتيازات غير التساهمية وتمثل أداءات المساعدة).

2.1.2.الصندوق الوطني للتأمين على الشيخوخة (عمال أجراء): وتتمثل وظائفه فيمايلي[9]:

- على عاتقه تسيير التأمين على الشيخوخة وتأمين الأرامل.
- يمكن أن يقترح على الحكومة مقاييس موجهة لضمان توازن مالي.
- له إمكانية تنظيم الأفعال الصحية والاجتماعية الموجهة للأفراد المسنين، الفصل في الميزات الممارسة من طرف المجالس العامة، إيواء، مساعدات أسر.

3.1.2.الصناديق الجهوية على عاتق التأمين على الشيخوخة:إنهم C.R.A.M الممثلة من طرف الوكالات المحلية التي تأخذ على عاتقها مهام التأمين على الشيخوخة وهذا من قبل تفويض من طرف CNAV والمقصود تأمين:العقود المباشرة مع المؤمنين الاجتماعيين على المستوى المحلي – تكوين الملفات– دفع التقاعد – المساعدات الشخصية للأفراد المسنين).

2.2.التنظيمات المنفردة للأجراء:وتخص على سبيل المثال (قائمة العمال لقطاع معين)كمايلي[10] (أجراء الـــ (L'E.D.F) – مستخدمين المسارح الوطنية – مستخدمين القرض العقاري – المستخدمين الإداريين لشرطة PARIS – مستخدمين المساعدات الاستشفائية العمومية لـــ PARIS).

1.2.2.التنظيمات المنفردة لغير الأجراء:وتخص قائمة محددة غير شاملةعلى سبيل المثال:(الأعضاء في الكنائس والتجمعات الدينية – الطلبة – الحرفيين الرسميين والنحاتين – الأفراد المسنين يستفيدون من منح للشيخوخة – معطوبين الحرب.)

3.2.التنظيمات الخصوصية (Spéciaux)و لها تسيير ذاتي وتعد منفصلة بشكل كلي عن التنظيم العام من حيث[11]: (مختلف الإشتراكات والأداءات – الأخطار المغطاة ونسبة التغطية تختلف بدلالة التنظيم)، ومن أهم التنظيمات الخاصة يوجد:

1.3.2.تنظيم المستغلين الزراعيين: أسس في 1961 وهو يحمي المستغلين الزراعيين وعائلاتهم غير الأجراء ويتمثل التأمين ضد الشيخوخة على المستوى الوطني في "الصندوق الوطني للتأمين على شيخوخة للفلاحين".

2.3.2.تنظيم العمال غير الأجراء، المهن غير الفلاحية: وهناك ثلاثة صناديق أساسية بالنسبة لهذه التنظيمات الفرعية المختلفة، الحرفيين، التجاريين والمهن الحرة.

إن قانون 17 جانفي 1948 أوجد تنظيم ذاتي للتأمين ضد الشيخوخة موجه للعمال المستقلين، وعمليا المقصود 3 تنظيمات مختلفة مع 3 صناديق وطنية مختلفة عن التنظيم العام وهي:

❖ الصندوق الوطني الذاتي لتعويض التأمين على الشيخوخة للحرفيين (C.A.N.C.V.A): الذي يسير التنظيم المستقل للتأمين على الشيخوخة للحرفيين.

❖ صندوق التعويضات للمنظمة الوطنية المستقلة للصناعيين وللشيخوخة للمهن الصناعية والتجارية (ORG.A.N.I.C): والمكلف بتسيير المستقل للتأمين على الشيخوخة للمهن الصناعية والتجارية.

❖ الصندوق الوطني المستقل للشيخوخة للمهن الحرة (C.N.A.V.P.L): الذي يدير التنظيمات المستقلة للتأمين على الشيخوخة للمهن الحرة، في الواقع يوجد تنظيم مختلف لكل واحد من المهن الحرة، الأطباء المتعاقدين هم مغطون من هذا التنظيم.

2.III.تنظيم عن طريق التوزيع الركيزة لتمويل النظام التقاعدي في فرنسا:يرتكز النظام التقاعدي فرنسا على "تنظيم عن طريق التوزيع" كتنظيم أساسي، حيث يمول العاملون عن طريق اشتراكاتهم المالية معاشات كبار السن في انتظار أن يتولى الجيل القادم لاحقا تمويل معاشات المسنين المستقبلين، وهذا ما يسمى بمعاهدة التضامن فيما بين الأجيال وجميع العاملين في فرنسا يشتركون إجباريا في هذا التنظيم الرئيسي[12].

وأحد أهم ميزات النظام الفرنسي مصطلح "PLAFOND" سقف والذي يوجد في دول أخرى أيضا مثل ألمانيا، الدول المنخفضة وبلجيكا والمقصود هنا، مرجع

(REFERENCE) يعاد تقييمه بشكل منتظم الذي يحدفي الوقت نفسه من قيمة الوعاء، أي مبلغ الاشتراكات والمنح المدفوعة التي لايمكن أن تتجاوز 50% من هذا السقف. ويحدد هذا السقف كمتوسط للأجور المستلمة خلال 25 سنة الأحسن بالنسبة للعامل، كذلك الأجير لايستلم منحة بمبلغ يفوق 15534€ في العام أي 1295 في الشهر، إذا كان متوسط الأجر الشهري الذي إستلمه خلال 25 سنة الأحسن في سيرته المهنية هو على الأقل مساوي لـــ:2589€، وهذا يظهر أهمية التنظيمات التكميلية. في التنظيم الرئيسي تكون الاشتراكات على عاتق الأجير 6.65% على الدخل وأرباب العمل يساهمون بـــ 8.30 %،بالإضافة إلى ذلك فإن جميع المؤمنين في التنظيم القاعدي (الأساسي) أو أغلبيتهم يساهمون أيضا في الطابق الثاني من التنظيمات التكميلية (Régimes complémentaires) الإجبارية، والذي يشترك مع التنظيم الأساسي المذكور سابق في كونه تنظيم يعتمد علـــــــى مبدأ التوزيع أيضا[13]؛ إلا أن هذا الأخير يعمل عن طريق شراء النقاط الذي هو ساري المفعول في التنظيمات التكميلية للأجراء، حيث تحسب الحقوق هنا بدلالة قيمة الاشتراكات وفترة التأمين، كل مؤمن يجمع خلال فترة من الزمن عدد من النقاط استنادا لمبلغ اشتراكه، حيث أن قيمة النقاط في هذا التنظيم التكميلي يعاد تقييمها كل سنة، والمنحة التي تدفع سنويا تحسب بكل بساطة في ضرب عدد النقاط في قيمة النقاط وقت التوقف عن النشاط[14].

ويظهر الفارق بين التنظيم القاعدي (الأساسي) والتنظيم التكميلي أن الأول يعد تنظيم "بأداءات محددة" لأن الاشتراكات المقدمة لا تؤدي إلا لمنح الأقدمية للحصول على منحة التقاعد ولكن لا تؤخذ في الحساب عند تقدير منحة التقاعد، على العكس من ذلك في تنظيمات عن طريق النقاط تكون "بإشتراكات محددة" لأن عدد النقاط المشترات هي التي تحدد مبلغ التقاعد[15].

تمويل التنظيمات التكميلية هي مؤمنة عن طريق اشتراكات مقتطعة في حدود سقف أكثر ارتفاع، وبنسب مختلفة بدلالة مستوى الأجر ومقسمة بين أرباب العمل والأجراء بنسبة 3/2 و 3/1 على التوالي، بالنسبة لأجير غير إطار يتلقى أجر يساوي إلى السقف نسبة الاشتراكات الكلية تصل لـــ 22.45% وهذا الرقم ينخفض إلى 20.57% بالنسبة لإطار يتلقى أجر يعادل 8 مرات قيمة السقف[16].

إن التنظيمات التقاعد الإجبارية تشكل القاعدة الرئيسية لأنظمة التقاعد الفرنسية، لكن الفرنسيين قد دفعوا السلطات العمومية لديهم لتشكل الطابق الثالث للتقاعد وهو في هذه المرة اختياري إنه نظام التقاعد عن طريق الرسملة.

إن إجراء التغطية برأسمال هو نظام تأمين فردي يقوم المستخدم فيه أثناء حياته المهنية بالإدخار ثم تنمية رأس ماله عن طريق الاستثمار في العقارات والسندات وفي الأخير يستفيد من أصوله مع مداخيلها عند كبره[17].

والسؤال المطروح في المستقبل: مامدى قدرة تنظيم عن طريق التوزيع في ضمان استقرار مالي لنظام التقاعد الفرنسي؟وهل سوف يتمسك بنظام تقاعد ذو ثلاثة طوابق؟ وهل يمكن أن يتطور نظام الرسملة ليحل محل التوزيع أو أنه سوف يكشف عن مساوئ كامنة فيه.

3.IIIمساوئ"تنظيم عن طريق التوزيع" المطبق في فرنسا:إن الهيكل الديمغرافي والأزمات الإقتصادية في فرنسا كشفت عن عيوب "تنظيم التقاعد عن طريق التوزيع" الذي أسفر على عجز في ميزانية الدولة يرجع أساسا إلى:

أولا: تشيخ السكان: إن المشكل الأكبر في تمويل المعاشات القائم بطريقة إقتطاع الرسوم (الإشتراكات) هو مشكل تشيخ المجتمع، وتعود أسباب هذا المشكل بالأساس إلى إرتفاع معدل العمر التقديري الراجع بدوره إلى عدة أسباب أهمها التحسن المستمر في الصحة العمومية، حيث وصف النظام الصحي الفرنسي كأحسن نظام صحي في العالم في تقرير لمنظمة الصحة العالمية لسنة 2000.

ثانيا: نسب المواليد المتهاوية: إضافة إلى ذلك تساهم بصفة مستمرة نسبة المواليد المتهاوية الأيلة إلى الإنخفاض الشديد في تفاقم المشكل، حيث لاتتعدى نسبة المواليد 1.9%طفل لكل سيدة في فرنسا وهي تتجه نحو الإنخفاض.وهذا ما يفسر الحمل الاقتصادي الكبير على كاهل الجيل الجديد من النشطاء والذي سوف يتسارع بشكل كبير،إن هذه المشاكل المذكورة تبين نقاط الضعف ومواطن الوهن في النظام القائم حاليا، وبدون إدخال إصلاحات سيكون هناك عجز في ميزانية هذه الصناديق قد يصل بحلول 2020 إلى الملايير.

4.III.أهم الإصلاحات الخاصة بالمعاشات التقاعدية في فرنسا:لقد تلاحقت الاصلاحات الخاصة "بنظام التقاعد" نتيجة العجز المتتالي والمشاكل التمويلية التي أصابت هذا النظام وانطلقت أبرزها في 1993 إلى غاية الإصلاح الأخير في 2010 بقيادة نيكولا ساركوزي وتم إيجاز أهم هذه الإصلاحات فيمايلي:

1.إصلاح 1993 (Réforme Balladur):في سنة 1993 عاين الوزير الأول عجز في الميزانية بحوالي 40 مليار فرنك ناتج عن الأزمة النقدية المتولدة عن توحيد ألمانيا والتي قلصت بشكل كبير من الموارد وأمام هذه الوضعية اقترحت حكومة Balladur جملة من الإصلاحات متعلقة بالتقاعد منها[18]:

- فترة الاشتراك الضرورية للحصول على حق التقاعد بوقت كامل قد ارتفع تدريجيا من 150 ثلاثي (37 سنة ونصف) إلى 160 ثلاثي (40 سنة)، وهذا بنسبة ثلاثي زائد في كل سنة من 1 جانفي 1997 إلى 1 جانفي 2004.
- خلق إعفاء في كل ثلاثي عن الإشتراكات الناقصة (2.5%لكل ثلاثي 10% لكل سنة) أما في الحياة العملية فإن العديد من الأفراد يكملون شروط الاشتراك في سن 60 أو حتى أبكر بكل من ذلك ما يحد في كثير من الأحيان من ثمار هذه الوضعية.
- زيادة فترة السيرة المرجعية، حيث أن المنحة في السابق كانت تحسب على أساس 10 سنوات الأحسن، لترتفع تدريجيا إلى 25 سنة.
- تغيير نمط القياس لمنحة التقاعد سوف تكون من هنا فصاعدا مصنفة حسب التضخم (مؤشر الأسعار) بينما كانت في السابق تقاس عن طريق تطور الأجور.
- خلق صناديق تضامن للشيخوخة (FSU) مكلفة بتمويل بعض الحالات (الحد الأدنى للشيخوخة، التعويضات الأسرية) .

باختصار تمكن هذا الإصلاح من رفع مدة دفع الأقساط إلى 40 سنة من الاشتراكات وأعيد تصميم قاعدة للحسابات وقد وفر حوالي 30 مليار أورو عبر هذا الإصلاح إلا أن الخبراء لم يرو فيها تأثير دائما أو فعالية طويلة المدى ليأتي على إثره إصلاح "ألانجوبي" في 1995 و الذي فشل بعد إضراب طويل في نفس السنة أدى إلى إخفاق كلي لمشروعه ثم تبعه إصلاح 2003 والذي يعد من أبرز الإصلاحات التي عرفتها فرنسا[19].

2.إصلاح 2003:وكان الهدف من هذا الإصلاح الشامل أن يتم حماية التأمين على الشيخوخة بصفة دائمة وأن ينقح النظام القائم حاليا بصورة جوهرية، وكان يتوجب بطبيعة الحال إيجاد الحلول المناسبة حيث أقرت وزارة الأعمال الاجتماعية للعمال والتضامن لفرنسوا فيلو مايلي[20]:

- رفع تدريجي في فترة الاشتراك للوظيف العمومي من 37.5 سنة إلى 40 سنة في آفاق 2008 وهذا بنسبة ثلاثي في كل سنة، (وابتداء من 2012 مدة اشتراك 41 سنة لكل العاملين و 42 سنة في 2020).
- بالنسبة للسن القانوني للتقاعد بقي 60 سنة، إلا أنه يمكن للموظفين أن يستمروا في العمل إلى غاية 65 سنة بصفة اختيارية إن رغبوا في ذلك.
- نمط القياس المختار بقي نفسه يعتمد على القدرة الشرائية للمتقاعدين "التضخم" أثناء طول فترة التقاعد

غير أن الخبراء لم يكونوا مقتنعين باستقرار وديمومة هذا الإصلاح لأن تمويل المعاشات يبقى غير مضمون للجيل الشاب فليس هناك ما يضمن لهم تمويل معاشاتهم حين يصبحون مسنين.كما لم يعالج بعض المشاكل المتعلقة بالعدالة الاجتماعية بين الرجال والنساء وبين التنظيمات العمومية والخصوصية. حيث أن العدالة الاجتماعية في دولة كفرنسا تعتني بالشؤون الاجتماعية هي ذات أهمية بالغة ليأتي أخيرا إصلاح 2010[21].

3.إصلاح 2010:بسبب الأزمة البنكية تفاقم العجز لأنظمة التقاعد إلى حوالي 32 مليار أورو، خاصة مع بداية التقاعد لأجيال « baby bom » المولود بين 1945 و1950 (البالغين 60 و 65 في 2010) ويتوقع أن العجز في السنوات القادمة نتيجة ارتفاع عدد المتقاعدين وانخفاض عدد المشتركين كمايلي:

الجدول رقم(03):تطور نسبة التابعية بين النشطاء والمتقاعدين

السنة	عدد المشتركين	عدد المتقاعدين
2000	**182**	**100**
2010	**170**	**100**
2030	**150**	**100**
2050	**121**	**100**

المصدر:www.cor-retraites.fr

محتوى الإصلاح:ويرتكز الإصلاح على مبدئين رئيسيين[22]:

❖ رفع السن القانوني للانطلاق في التقاعد من 60 إلى 62 سنة (وهذا تدريجيا على مدة 6 سنوات بنسبة 4 أشهر في كل سنة).

❖ رفع الانطلاق في سن التقاعد من دون إعفاء عندما لا يتم إكمال مدة الاشتراك من 65 سنة سابقا إلى 67 حاليا.

وتعد هذه أهم النقاط الرئيسة إلا أن هناك نقاط فرعية متعلق بـــ:

- قياس العجز من طرف طبيب العمل، وفي حال تثبيت العجز بـــ: 20% بسبب النشاط المهني تسمح بالتقاعد من 60 سنة.
- تمديد على مدار 10سنوات نسبة الإشتراك في الوظيف العمومي من 4.85 إلى 10.55.
- إطالة مدة الاشتراك من 41 إلى 41 سنة و ½ في آفاق 2020.
- اقتطاع إضافي بـــ 1% على ظرائب الدخل.
- زيادة الاقتطاعات على امتلاك العقارات والمنقولات، واقتطاعات جزافية على الأرباح والفوائد.
- بداية من 2015 في حالة انخفاض في البطالة، تحويل جزء من اشتركاتهم إلى صناديق التقاعد.

وقد شهد مشروع الإصلاح المقدم في 7 سبتمبر 2010 على المجلس الوطني إضراب ضد ما جاء فيه خصوص رفع سن التقاعد إلى 62 سنة بدل 60 إلا أنه في الأخير تم تمرير محتوى القانون.

5.III.مدى نجاعة الإصلاحات ونتائجها المستقبلية:إن سن التقاعد هو السن القانوني الذي يستطيع من خلاله الشخص المؤمن ضد الشيخوخة (الحصول على تقاعد بتوقت كامل من دون عقوبة، والذي كان37.5 قبل إصلاح Balladur ثم 40 سنة بعده و41 سنة في 2012، فما هي أهم نتائج تأخير السن القانوني على المجتمع الفرنسي ؟ [23]:

1.زيادة نسبة البطالة بين الشباب: إن تأخير السن القانوني للتقاعد يصطدم بإشكالية إمكانية رفع معدل البطالة خاصة بعد الأزمة المالية التي ضربت أوروبا، حيث من أجل

محاربة هذه الظاهرة يجب استبدال المستخدمين المسنين بمستخدمين شباب لتخفيض نسبة البطالة وإلا ستكون أمام معطلة عجز صناديق التأمين على البطالة وهذا ما يتعارض مع نجاعة خيارتأخير سن التقاعد.

2. اللاعدالة بين النساء والرجال:قبل إصلاح 2010 كان الرجال يحصلون على تقاعدهم في سن 60 سنة بعدما يقضون الفترة الدنيا للتأمين للحصول على تعويض بوقت كامل، إلا أننا نجد النساء غالبا يضطرون فيها للعمل لسن 65 سنة من أجل أن لا يتم عقابهم نتيجة عدم إتمامهم لفترة العمل الدنيا ولأن النساء أيضا غالبا ما تكون دخولهم أقل من الرجال. إلا أن تأخير هذه السن إلى 62 بموجب قانون 2010 سيكون تكريس للعدالة بين النساء والرجال حيث سوف يضطر النساء للعمل فترة أكبر من نظرائهم الرجال للحصول على تعويض بوقت كامل.

3.اللاعدالة بين أصحاب الدخول الكبيرة الصغيرة:كذلك هذا التأخير سوف يعاقب الأجراء الأكثر تواضع في معدل الحياة "أمل الحياة بصحة جيدة" والأقل دخل لصالح الأغنياء والتي تجد أمل الحياة لديهم طويل وبالتالي سيستفيدون أكثر من منح التقاعد.

4.اللاعدالة بين عمال الوظيف العمومي والقطاع الخاص:كذلك نجد اللاعدالة بين العمال في الوظيف العمومي والقطاع الخاص حيث انتقد هذا الإصلاح بشدة من طرف الشعب، لأن الوظيف العمومي يعتبر في فرنسا مصونا ومقدسا ولا يمكن المساس به مقارنة بالقطاع الخاص، حيث كان ينبغي التوفيق في مدة الاشتراك بين الوظيف العمومي والخاص.

إن العديد من الخبراء لم يكونوا مقتنعين باستقرار وديمومة هذا الإصلاح، كما أنه لا يعد ضمان لجيل الشباب، فليس هناك ما يضمن لهم تمويل معاشاتهم حين يصبحون مسنين.

في جميع الحالات، إن الإصلاحات المطبقة هي "اقتراحات مؤقتة" تهدف أساسا إلى إصلاح المأزق المالي الناتج عن عدم التوازن الديمغرافي المنتظر في السنوات القادمة فهي مضامين لحلول مؤقتة قد تتضمن في طياتها بانفجار أزمة جديدة إن لم يتم القيام بدراسة جذرية لنتائج هذه الإصلاحات على جميع المستويات.

الخاتمة

إنه من الجدير التخمين حول في إذا ما كانت طريقة اقتطاع الاشتراكات فعلا هي الطريقة الأنجع للتأمين على المعاشات التقاعدية في فرنسا وأنه يتوجب إبقاؤها حيز التنفيذ، أما أنه يمكن إعطاء حجم أكبر لنظام يدمج ما بين طريقة اقتصاد الرسوم (الاشتراكات) وبين طريقة التغطية برأسمال التي كاشفت هي الأخرى عن عيوبها بعد الأزمة المالية سنة 2008، أما أنه يجب على المرء أن يبقى مفتوحا على نتائج جديدة وطرق بديلة تخفف من حدة الأزمات التي عرفتها التنظيمات المطبقة، وفي نفس الوقت يكون هذه الخيار لتأمين المعاشات التقاعدية يجمع بين العدالة للفئات المختلفة مع ديمومة واستقرار التمويل.

الهوامش:

[1]- Jonathan Penttel et Valérie Mazeau, **« Médecine légale Médecine du travail**, édition MED-LINE, Paris, 2005, p :73.
[2]-Haut comité de la santé publique, La santé des français, édition la découvert et syros, Paris, 2002, p :54
3 - Jonathan Penttel et Valérie Mazeau, Op.cit, p :74
4 - Jonathan Penttel et Valérie Mazeau, Op.cit, p :74
[5] - Alain Roulleau, **Les Système de Retraite en Europe**. Fondation Robert Schuman, France,2006, p :16.
[6]- Jonathan Penttel et Valérie Mazeau, Op.cit, p:75
[7]- Jonathan Penttel et Valérie Mazeau, Op.cit, p:75
[8]-Anne- Laurence le Faou, **L'économie de la santé en questions**. ellipses édition marketing, paris, 2 edition, 2000, p:67.

[9]- Anne- Laurence le Faou, Op.cit, p :67
[10]-OMS, Rapport sur Le financement du système de santé en france.2005, p **:25.**
[11]- Anne- Laurence le Faou**, Op.cit, p :67**
[12]- Mandy heidinger, **das rentensystem in frankreich- entwicklung , Reformen und Vergleiche mit deutschland.** Verlag für akademische Texte, Jena,2004, p: 06
[13]- Marc Horwitz, **L'avenir des retraites**. Armand colin, paris,2010, p: 45.
[14]-Marc Horwitz, Op.cit,p :45
[15] - Alain Roulleau, Op.cit, p :29
[16] - Alain Roulleau, Op.cit, p :28.
[17] - Pierre concialdi, **Retraites, en finir avec le catastrophisme**. Lignes de repères, France,2010, p : 28
[18] -Stéphanie Benz, « Retraites : la France se rapproche se ses voisin », 27mars 2013, www.cor-retraites.fr.
[19] - Mandy heidinger, Op.cit,p:15.
[20] - Mandy heidinger, Op.cit,p:16.
[21]-Stéphanie Benz, « Retraites : la France se rapproche se ses voisin », 27mars 2013, www.cor-retraites.fr
[22]-www.retraites.net/systeme-retraites-europe,d7.html, 18 mars2013.
[23]-DelphinrSurrans, Les système de retraite en Europe, février 2013,www.europe1.fr/Economie/Retraites